

## الملف

راغدة صافي  
Raghida.ss@gmail.comمكانة المرأة في لبنان في تراجع مستمر  
مطلوب ورشة تشريعية تحيي القوانين القابضة في المجلس

استضافت بيروت في 25 من الشهر الفائت، المؤتمر الحقوقي الرابع للمحاماة العربية بعنوان "المرأة العربية والمساواة امام القانون نحو ميثاق عربي لحقوق المرأة العربية". وقد اطلق صرخة للمطالبة بتحقيق المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة في مختلف الميادين، لاسيما في البلدان العربية التي لا تزال امامها طريق طويلة لتحقيق هذه الغاية

كان من اللافت تراجع مرتبة لبنان امام عدد كبير من الدول المشاركة في سعيه الى انصاف المرأة، على الرغم من توقيعه على كل الاتفاقات الاقليمية والدولية الداعمة لهذا الموضوع. لذا، بات هدف التحرك هو الضغط على المعنيين لوضع ما تم التوقيع عليه حيز التنفيذ والالتزام علما ان عملية تطبيقه باتت امرا ضروريا، فلا قيام للدولة من دون اغاء حقيقي مستدام تكون المرأة شريكا كاملا فيه. في هذا الاطار، التقت "الامن العام" كلا

## حمادة: مسيرة اعطاء المرأة حقوقها تسير بشكل بطيء



رئيسة لجنة المرأة في نقابة المحامين اسما داغر حمادة.

بين النصوص والعدالة الانسانية والنظرة الذكورية المتجذرة في اعماق الفكر الذكوري المتحجر. كل ذلك يصب في خانة التعنيف الذي تتعرض له المرأة، سواء كان تعنيفا سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا،

اعتبرت رئيسة لجنة المرأة في نقابة المحامين اللبنانيين الاستاذة اسما داغر حمادة انه "بات لزاما علينا العمل على تنزيه القوانين من موادها المجحفة بحقوق النساء، واقرار قوانين جديدة تصحح ما خلفته عصور الفقر والجهل من روااسب معيبة في حق المرأة والمجتمع. لذا، من الطبيعي ان نعمل على تحديث ميثاق المرأة العربية وتجديده بما يتلاءم مع روح المعاصرة، وقد اجتمعنا خلال هذا المؤتمر مع مجموعة من القانونيين واهل الفقه من مختلف البلدان العربية وتبادلنا الاراء والخبرات حول ذلك. كما بحثنا في الطرق العملية التي يجب اتباعها لالغاء كل شكل من اشكار التمييز ضد المرأة الذي تتضمنه القوانين في عدد من الدول العربية ولبنان من بينها، وهي قوانين مجحفة بشكل فاقح، وهذا امر لم يعد مقبولا. ففي القرن الحادي والعشرين لا تزال بعض القوانين تدفع المرأة لتكون لاهثة وراء حقوقها وحق اولادها كقانون الاحوال الشخصية المطبق حاليا، وغيره من القوانين التي تجعل القضاء في غالب الاحيان يتأرجح

## بعض القوانين تدفع المرأة لتكون لاهثة وراء حقوقها وحق اولادها

افقدتها شيئا من هذه الثقة التي تشكل اساسا يمكنها من فرض نفسها في كل مواقع القرار.

■ ما هي الخطوات المقبلة بعد هذا المؤتمر؟

□ سيعقد اجتماع قريب للجنة المرأة في اتحاد المحامين العرب على ان يتم خلاله تشكيل لجنة متابعة تضم ممثلين عن الاتحاد ومنظمة المرأة العربية وجامعة الدول العربية تشرع في وضع استراتيجيا وخطة عمل لتنفيذ التوصيات التي توصلنا اليها، ابرزها اطلاق ورشة تشريعية في مختلف البلدان في الوطن العربي بحسب ما جاء في عنوان المؤتمر بهدف الغاء او تعديل كل القوانين والتشريعات التمييزية في حق المرأة، ووضع الية عملية لتنفيذ ما تم التوقيع عليه في الاتفاقات سواء العربية او الاقليمية او الدولية. في ما يتعلق بلبنان، يجب ممارسة اقسى درجات الضغط على البرلمان الجديد لاطلاق ورشة تشريعية تبدأ باخراج مئات القوانين العالقة في الادراج ودراستها، تمهيدا لاقرارها او تعديلها بما يتلاءم مع التزامات كنا قد وقعنا عليها.

اللبنانية، منذ الاستقلال، لم تصل الى مواقع القرار بالشكل الذي يليق بها، حتى انها اليوم تشهد تراجعا في هذا الامر مقارنة بعدد كبير من الدول العربية الاخرى.

■ هل انت مع وضع كوتا نسائية لضمان تمثيل النساء؟

□ في البداية لم اكن اؤمن بهذا الامر لأن من يطالب بالمساواة لا يعقل ان يطالب بالتمييز بين المرأة والرجل من خلال المطالبة بالكوتا. لكن مجرى الامور اليوم جعلنا مضطرين للمطالبة باقرار كوتا نسائية تساعد النساء، لا بل تدفعهن للتشرع من دون خجل لتولي كل المناصب، وتعزز تاليا ثقتهن بانفسهن. وقد رأينا ان نتيجة عدم ممارسة المرأة لحقها هذا،

ان وضع المرأة اللبنانية شهد تراجعا غير مسبوق على هذا الصعيد. ففي مملكة البحرين مثلا، تمكنت المرأة من تولي رئاسة المجلس النيابي، وفي المغرب وتونس تشكل النساء 30 في المئة من اعضاء البرلمان. اما المرأة اللبنانية فلا تزال تعاني من اجحاف القوانين والتشريعات في حقها، مما يشكل السبب الرئيسي الذي يحول دون وصولها الى مراكز القرار. مسيرة اعطاء المرأة حقوقها في لبنان تسير بشكل بطيء لا يليق بنضالها التي اثبتت جدارتها وكفايتها في العمل، ونجاحها في تولي المسؤوليات والمناصب التي تبوأتها عن كفاية، الا ان وصول المرأة الى مراكز القرار عموما لا يزال خجولا جدا بسبب المعوقات الكثيرة التي تحول دون ذلك".

■ ما سبب تراجع مرتبة لبنان في تحقيق المساواة بعدما كان في طليعة البلدان العربية؟

□ كان للتركيب السياسي الموجودة في لبنان والتي تسيطر عليها الطائفية والمذهبية والمحسوبيات، الاثر الاكبر في ذلك ليس على المرأة فقط بل على الرجل ايضا حيث لم تعد الكفاية هي المعيار. ان المرأة

## المهيزع: اذا لم تفرض المرأة ارادتها ستبقى في الانتظار

والتوصيات مجرد حبر على ورق عالق في الادراج. ان لجنة المرأة في اتحاد المحامين العرب مطالبة، بعد توقيعها البروتوكول مع المنظمة العربية المنبثقة من جامعة الدول العربية التي هي شريك اساسي لميثاق القاهرة حول حقوق الانسان والمرأة، بوضع خارطة طريق لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها. نحن كاتحاد المحامين العرب، مطالبون ايضا بتنفيذ ما ورد في الاتفاقات الدولية، وملزمون

تنفذ نظرا لأن هذه الدول لم تعتمد بعد التوقيع على تعديل التشريعات بما يتلاءم مع ما تم التزمه لانصاف المرأة واعطائها حقوقها كاملة وضمان المساواة بينها وبين الرجل. نعاني في العالم العربي عموما من غياب استراتيجيا او الية واضحة وعملية لتنفيذ هذه الاتفاقات، نظرا الى وجود قصور في التشريع والممارسة، ولغياب الارادة السياسية للسير بهذا الموضوع قدما بحيث لا تبقى كل الاتفاقات الموقعة

الامينة العامة المساعدة لاتحاد المحامين العرب ورئيسة لجنة المرأة في الاتحاد هدى المهيزع، تطرقت الى القوانين المتعلقة بالمرأة في العالم العربي. وشددت على ضرورة توافر النيات السياسية لانصاف المرأة وجعلها شريكا كاملا للرجل كما هو حاصل في بلادها حاليا: "مع الاسف الشديد، وقع عدد كبير من الدول العربية اتفاقات دولية وعربية واقليمية لانصاف المرأة، الا ان غالبيتها لم



خليكن بالبيت،  
واصلين لعندكن!  
اطلبوا خدمة التوصيل المنزلية  
Home Service على 1577



الامينة العامة المساعدة لاتحاد المحامين العرب ورئيسة لجنة المرأة في الاتحاد هدى المهيزع.

لمساعدتهن على الخوض في هذا المضمار. انا كمحامية يجب ان اساند المحاميات للوصول الى هذه المراكز، لكن في مكان ما فان عامل الغيرة يتحكم احيانا بهذا الموضوع. لا بد من ان يتذكر الجميع دائما انه ليس المهم مَنْ يفوز بالمنصب، بل الالم هو وصول امرأة الى هذا المنصب عبر كفاياتها. لذا، على المرأة ان تكون الداعم الاول لقضاياها ومطالبها لكي تنجح بما تسعى الى تحقيقه. انا نطالب جميع الاقطار العربية بمواءمة تشريعاتها بما يتلاءم مع حاجات المرأة، من خلال وضع خطط وبرامج وتخصيص موازنة لضمان تنفيذ ذلك. كما نحض جميع النقابات العربية ومنظمات المجتمع المدني على نشر الوعي القانوني وثقافة المساواة ورفض كل اشكال التمييز ضد المرأة، ورصد الاحكام القضائية والقانونين المتعلقة بها والممارسات الحقوقية، واقامة دورات تدريبية للمحاميات العربيات، وتنفيذ كل البروتوكولات والاتفاقات الموقعة لاسيما ما ورد في اعلان القاهرة الذي وقعته جميع الرؤساء العرب.

طوال سنوات طويلة من اجل حريتها واثبات نفسها، لا تزال حتى اليوم تعاني من نقص في ابسط حقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية".

■ الى اي مدى تتأزر النساء في معركة نيل حقوقهن؟  
□ يعتمد هذا الموضوع على ثقافة عامة يجب ان يتحلى بها الرجل والمرأة على حد سواء. دورنا النقابي كاتحاد المحامين العرب ولجنة المرأة، هو ان نحض جميع النقابات على الضغط من اجل ادراج الكوتا النسائية بشكل موقت لدخول المرأة في دائرة صنع القرار، ولهذه الغاية نقوم باعداد برامج لتأهيل المحاميات

◀ تنفيذ المقررات التي صدرت عن مؤتمر بيروت الذي تطرق بشكل اساسي الى تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومساندة المرأة الاسيرة او المقاومة في فلسطين وسوريا و لبنان. كما تطرقنا الى التحديات التي تواجه المرأة اللبنانية اليوم في ظل الظروف الدقيقة التي تمر فيها البلاد، والى الاجحاف اللاحق بها وباولادها جراء قانون الاحوال الشخصية الحالي، وتناولنا حقوقها السياسية المهذورة على اكثر من صعيد. كذلك ناقشنا الدور الذي يمكن ان يضطلع به اتحاد المحامين العرب او النقابات اضافة الى القادة السياسيين ومنظمات المجتمع المدني، للمساعدة في هذا الاطار. الا ان الدور الابرز والاهم يبقى في يد المرأة نفسها، التي اذا لم تعتمد الى فرض ارادتها لنيل حقوقها، ستبقى واقفة في محطة الانتظار. اذا كنا نرى ان الاوضاع تختلف بين دولة عربية واخرى، فذلك يعود بشكل اساسي الى وجود او غياب القرار السياسي لانصاف المرأة. ففي مملكة البحرين مثلا، تلعب السيدة الاولى قرينة جلالة الملك دورا فاعلا في هذا المجال، وهي حريصة على تسهيل كل ما يعلي شأن المرأة ويعطيها حقوقها كاملة من خلال تنفيذ كل البنود الواردة في الاتفاقات الدولية الموقع عليها. وقد ساهم هذا الامر في تمكين وجود المرأة وتعزيز دورها، فضلا عن ارساء ثقافة منفتحة ساعدت الرجل وشجعتته على النظر الى المرأة على انها شريك فعلي له، خصوصا بعدما تمكنت من اثبات نفسها وجديتها في العمل. قد تكون تجربتنا في البحرين قصيرة، لكن نتائجها جاءت سريعة وفاعلة وظاهرة على ارض الواقع، مما سمح لها بأن تسبق العديد من الدول. انا ادعو جميع البلدان العربية لأن تحذو حذونا، وتستند الى تجربتنا لتحقيق اهدافها. لا اخفي سرا اذا قلت انه قد عز علي ان ارى المرأة اللبنانية، المثقفة والواعية والمفكرة، التي ناضلت

ادعو جميع البلدان العربية الى ان تستند الى تجربة البحرين